

العدل اساسه اطلن



الرئاسة العامة للقضاء والادارات

الجريدة الرسمية لجمهورية العراق

● قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٨)
لسنة ٢٠٠٦ .

السنة الثامنة والاربعون

٧ ذوالحجّة ١٤٢٧ هـ
٢٨ كانون الاول ٢٠٠٦ م

العدد ٤٠٣٠

باسم الشعب
مجلس الرئاسة

بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً لاحكام الفقرة أولأ من المادة الحادية والستين من الدستور . ونظراً لانتهاء المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (خامساً / آ) من المادة مائة وثمانية وثلاثين من الدستور .
صدر القانون الآتي :

رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦

قانون

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

الفصل الأول

التعريف

المادة (١) يقصد بالتعريف الآتية المعاني المبينة أزائها :
أولاً : الوزارة : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
ثانياً : الوزير : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
ثالثاً : وكيل الوزارة : وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
رابعاً: المجلس : مجلس العمل والشؤون الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

الفصل الثاني

التأسيس

المادة (٢) تؤسس وزارة تسمى (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) ويمثلها وزير العمل والشؤون الاجتماعية او من يخوله .

الفصل الثالث

المهام

المادة (٣) يهدف هذا القانون الى ما ياتي :-

اولاً: تجسيد القيمة الاساسية للعمل باعتباره ركناً اساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتباره حقاً وواجبأً وطنياً .

ثانياً : تحديد الحد الادنى للأجور بما يوفر دخلاً مناسباً للعيش الكريم .

ثالثاً : نشر وتعزيز الممارسات الديمقراطية بين العمال والادارات واصحاب العمل والتنظيم النقابي .

رابعاً : تأمين الضمان الاجتماعي لجميع العمال .

خامساً : تعزيز الوعي الخاص بالسلامة المهنية في مجال العمل بما يكفل حماية العامل من الامراض المهنية وحوادث واصابات العمل وضمان صيانة الاله والمحافظة على الانتاج .

سادساً: نشر الوعي المهني بما يكفل تنمية الموارد البشرية وتأهيلها حسب متطلبات سوق العمل .

سابعاً: تنظيم منح الرخص لممارسة اعمال الصيانة ورفع كفاءة العاملين فيها وزيادة مهاراتهم .

ثامناً: تأمين الرعاية الاجتماعية للأسرة والاطفال المعاقين من ذوي العمال .

تاسعاً: توفير فرص عمل متكافئة لكل قادر عليه .

عاشرأً : القضاء على ظاهرة الفقر عن طريق تقديم المساعدات للفقراء غير القادرين على العمل وتأهيل القادرين مهنياً واجتماعياً من خلال دعمهم لإقامة مشاريع انتاجية صغيرة .

حادي عشر: رعاية وتأهيل الاحداث المعوقين تربوياً وسلوكياً بما يضمن دمجهم في عملية التنمية وازالة المؤثرات النفسية والاجتماعية التي تحول دون ذلك .

المادة (٤)

أولاً: الوزير هو الرئيس الاعلى للوزارة والمسؤول عن اعمالها وتوجيه سياستها وتصدر عنه وتنفذ باشرافه جميع التعليمات والقرارات وال اوامر في كل ما له علاقة بمهام الوزارة وسائر شؤونها الفنية والمالية والادارية ضمن احكام القانون .

ثانياً: للوزير ان يخول بعضاً من صلاحياته الى أي من وكيلي الوزارة او الى أي من المديرين العاملين فيها او الى أي من موظفي الوزارة .

المادة (٥)

يكون للوزارة وكيلان احدهما للعمل والآخر للشؤون الاجتماعية ويكون الوكيل مسؤولا امام الوزير عن تنفيذ سياسة الوزارة وخطتها فيما يتعلق بالتشكيلات التي يقرر الوزير ارتباطها به ،وله تحويل بعض من مهامه الى أي من المديرين العاملين او الى أي من موظفي الوزارة .

المادة (٦)

يشكل للوزارة مجلس (العمل والشؤون الاجتماعية) ويكون مما يأتي :

رئيسا

أولاً الوزير.

عضويين

ثانياً وكيلا الوزارة.

عضووا

ثالثاً : ممثل عن الامانة العامة لمجلس الوزراء بدرجة مدير عام .

اعضاء

رابعاً : ممثلون عن وزارة حقوق الانسان وال التربية والصحة والعدل
والداخلية والصناعة والمرأة .

اعضاء

خامساً : المدراء العامون في الوزارة .

عضووا

سادساً : المدير العام لمركز الوطني للبحوث والدراسات .

عضووا

سابعاً : ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال .

عضووا

ثامناً : ممثل عن اتحاد الصناعات العراقي .

عضووا

تاسعاً : ممثل عن اتحاد الغرف التجارية العراقية .

اعضاء

عاشرأ : ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص يختارهم الوزير من خارج الوزارة .

(المادة) ٧

يحل وكيل الوزارة الاقدم محل الوزير في رئاسة المجلس عند غيابه .

(المادة) ٨

يجتمع المجلس مرة واحدة في الاقل كل شهر ويكتفى نصاب الاجتماع بحضور ما لا يقل عن ثلثي اعضائه ، وتنفذ القرارات باكثريه عدد الاعضاء الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .

(المادة) ٩

يتولى المجلس ما يلي :-

- اولا : تحديد الاهداف العامة لخطة الوزارة .
- ثانيا : مناقشة الخطة الاولية للوزارة واقرارها ومتابعة تنفيذها .
- ثالثا : مناقشة مشروع الموازنة السنوية للوزارة وملاكيها واقرارها .
- رابعا : المصادقة على الحسابات الختامية للوزارة من راس مال الصندوق وتقاعد العمال .
- خامسا : دراسة مشاريع قوانين وانظمة الوزارة .
- سادسا : مناقشة التقرير السنوي عن اعمال الوزارة وابداء الملاحظات والتوصيات في شأنه .
- سابعا : دراسة كل ما يعرض عليه الوزير لبيان الرأي فيه ، وتقديم ما يراه في شأنه من مقترنات وتوصيات .

(المادة) ١٠

ت تكون تشكيلات الوزارة مما يأتي :-

اولا : تشكيلات مركز الوزارة :

- أ- مكتب الوزير
- ب- مكتب المفتش العام
- ج- الدائرة القانونية
- د- الدائرة الادارية والمالية

- هـ - دائرة التخطيط والمتابعة .
- و - دائرة المشاريع والمتابعة .
- ز - المركز الوطني للبحوث والدراسات .

- ثانياً: التشكيلات المرتبطة بالوزارة .
- أـ دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال .
 - بـ - دائرة الرعاية الاجتماعية .
 - جـ - دائرة اصلاح الاحداث .
 - دـ - دائرة العمل والتدريب المهني .
 - هـ - المركز الوطني للصحة والسلامة البدنية .

المادة (١١)

يدبر كل دائرة من الدوائر والمركزين المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص وله خبرة لا تقل عن ثلاثة سنوات في عمل الدائرة .

المادة (١٢)

تحدد بتعليمات يصدرها الوزير تشكيلات ومهام الدوائر والمركزين ومكتب الوزير المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون .

المادة (١٣)

أولاً : يؤسس في دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال صندوق يسمى (صندوق ضمان وتقاعد العمال) تتكون موجوداته من اموال وايرادات الدائرة المذكورة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ثانياً : تكون للصندوق شخصية مدنية ويمثله المدير العام لدائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال او من يخوله .

المادة (١٤)

أولاً : يدير الصندوق مجلس ادارة يتكون مما يأتي :

- | | |
|--------------|--|
| رئيسا | |
| عضوأ و مقررا | ب - المدير العام لدائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال |
| عضوأ | ج - المدير العام لدائرة التقاعد في وزارة المالية |
| عضوأ | د - المدير العام لدائرة رعاية القاصرين في وزارة العدل |
| عضوأ | ه - المدير العام لدائرة العمل والتدريب المهني |
| عضوأ | و - ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال |
| عضوأ | ز - ممثل عن اتحاد الصناعات العراقي |
| عضوأ | ح - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية العراقية |
| عضوين | ط - اثنان من ذوي الخبرة والاختصاص يختارهما الوزير |

ثانياً : يجتمع مجلس ادارة الصندوق مرة واحدة في الاقل كل شهر ويكتمل نصاب الاجتماع بحضور ما لا يقل عن ثلثي عدد اعضائه، وتتخذ القرارات باكثرية عدد الاعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس المجلس .

ثالثاً : تخضع قرارات مجلس ادارة الصندوق باستثناء ما ورد في البند (رابعاً) من المادة (١٥) من هذا القانون الى مصادقة الوزير .

المادة (١٥) يتولى رئيس مجلس ادارة الصندوق ما يأتي :-

أولاً : تحديد اوجه استثمار اموال الصندوق وابراداته .

ثانياً : اقرار مشروع الموازنة العامة للصندوق .

ثالثاً : الموافقة على ابرام العقود والتعهدات الخاصة بالصندوق وفقاً للقانون .

رابعاً : البت في الاعتراضات على قرارات مدير دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال وفقاً لاحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (٣٩ * لسنة ١٩٧١) .

خامساً : قبول الهبات والتبرعات من داخل العراق اما اذا كانت من خارجه فتستحصل موافقة الجهات المختصة على ذلك .

الفصل الرابع

أحكام ختامية

المادة (١٦)

يلغى قانون العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧ وقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (٥٥١) لسنة ١٩٨٧ والمرسومين الجمهوريين المرقمين (٢٠١) لسنة ١٩٨٧ و(١٣٦٤) لسنة ١٩٨٩ وتبقى الانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها نافذة فيما لا يتعارض واحكام هذا القانون الى حين صدور ما يحل محلها او يلغيها .

المادة (١٧)

لوزير العمل والشؤون الاجتماعية اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة (١٨)

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاسباب الموجبة

من اجل تأسيس هيكلية جديدة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية واستغلال الطاقات المادية والبشرية على احسن وجه واعادة تشكيل مجلس الوزارة وتنظيم العمل بما يؤمن تحسين الخدمات ورفع كفاءة الاداء .

شرع هذا القانون

مرسوم جمهوری

(٨٥) رقم

بناءً على موافقة مجلس الوزراء طبقاً لأحكام المادة (٤/ ثالثاً/ ا) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا واستناداً إلى أحكام الفقرة سابعاً من المادة الثالثة والسبعين من الدستور رسمتنا بما هو آت :-

أولاً : يعين السيد عبود مصطفى جعفر الحمامي بمنصب قاضي جنایات في المحكمة الجنائية العراقية العليا وفي الصنف الأول من صنوف القضاة .

ثانياً : ينفذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره .

ثالثاً : على رئيس المحكمة الجنائية العراقية العليا تنفيذ هذا المرسوم .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر شوال لسنة ١٤٢٧ هجرية .
الموافق للـ يوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة ٢٠٠٦ ميلادية .

طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية **عادل عبد المهدي** نائب رئيس الجمهورية **جلال طالباني** رئيس الجمهورية

مرسوم جمهوری

(٨٦) رقم

بناءً على ما عرضه وزير العدل طبقاً لاحكام المادة (١١) من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ وأمر مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ واستناداً إلى احكام الفقرة سابعاً من المادة الثالثة والسبعين من الدستور .

أولاً: يحال الدكتور فيس عبد الستار عثمان رئيس مجلس شوري الدولة على التقاعد.

ثانياً : ينفذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

كتاب ببغداد في اليوم التاسع من شهر ذي القعدة لسنة ١٤٢٧ هجرية .
الموافق لليوم الثلاثاء من شهر تشرين الثاني لسنة ٢٠٠٦ ميلادية .

طارق الهاشمي عادل عبد المهدي
نائب رئيس الجمهورية **جلال طالباني** رئيس الجمهورية

قرار كمركي

استناداً للصلاحيات المخولة لنا بموجب أحكام المادة (٥) من قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ المعدل تقرر ما يأتي :-

- ١) إنشاء مكتب كمركي في مصفى بييجي بمحافظة صلاح الدين باسم (مكتب كمرك
مصفى بييجي) يتولى موظفوه فحص وتفتيش السيارات الحوضية التي يتم تحويلها
بالم المنتجات النفطية من مصفى بييجي وإنجاز المعاملات الخاصة بها وتسلیم
المنافعات واستيفاء الرسوم وفقاً لاحكام قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤
المعدل .
- ٢) ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

باقر جبر الزبيدي
وزير المالية

بيان

أولاً :- استناداً لاحكام المواد (٢١/أولاً و ٢٦/أولاً و ٣١/أولاً) من قانون التنظيم القضائي المرقم بر(١٦٠) لسنة ١٩٧٩ بدلالة احكام القسم السابع من الامر رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ تقرر :-

١- تشكيل محكمة تحقيق العصرة /الثانية وترتبط برئاسة محكمة استئناف ميسان الاتحادية .

٢- تتولى اعمال التحقيق لمركز شرطة حطين ومركز شرطة الحكيم ومركز شرطة الصدر ومركز شرطة كمبيت والشرطة القضائية ومديرية المعلومات والتحقيقات الوطنية ومكتب مكافحة المخدرات .

ثانياً :- ينفذ هذا البيان من تاريخ صدوره .

محدث المحمود

رئيس مجلس القضاء الاعلى

٢٠٠٦/١١/٢٩

إعلان رقم (١) لسنة ٢٠٠٦

قدم نسمية كاظم الغانم ومحمد مكي كاظم وحيدر نعمة مجھول ورفاقهم المقيمين في محافظة النجف والمؤعون معهم على النظام الداخلي طلباً بتأسيس جمعية تعاونية إنتاجية وبناء على السلطة المخولة لنا بموجب المادة (٨٠) من قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ . فقد أجاز لهم تأسيس الجمعية باسم الجمعية التعاونية الإنتاجية للمعوقين في محافظة النجف المحدودة وتكون خاضعة لأحكام القانون المذكور وقانون التعاون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٢ والأنظمة والتعليمات التي تصدر بموجبها .

كتب بيـداد في يوم ١٠ /أربـع الثـانـي /١٤٢٧ هـ المصـادـف (٧ /مايـس /٢٠٠٦ م)

مدير عام دائرة الرعاية الاجتماعية

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
	قوانين	
١	قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .	٨
	مراسيم جمهورية	
٨	تعيين السيد عبود مصطفى جعفر الحمامي بمنصب قاضي جنایات في المحكمة الجنائية العراقية العليا .	٨٥
٨	احالة الدكتور قيس عبد الستار عثمان رئيس مجلس شورى الدولة على التقاعد .	٨٦
	قرارات	
٩	الصادر عن وزارة المالية .	-
	بيانات	
١٠	تشكيل محكمة تحقيق العماره / الثانية وترتبط برئاسة محكمة استئناف ميسان / الاتحادية .	-
	اعلانات	
١١	الصادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .	١